الاطلاع بحسب الوصف وهذا كله في البسايط واما المركبات فان كانت كلية
فنقيضها برفع مجموع جزئيها ولا يحصل الا برفع احدهما لا على التعيين فطريق
اخذ نقيضها ان نفصل الى جزئيها ونوخذ نقيضاهما وتركب منه
منفصلة مانعة خلو مساوية لنقيضها مثلا الوجودية اللادائمة لكونها
مركبة من مطلقتين عامتين متخالفتين في الكيف ونقيض الاطلاق
العام الدوام نقيضها اما الدائم المخالف او الدائم الموافق وقس على ذلك
وان كانت جزئية فنقيضها بان نردد بين نقيضي الجزئين لكل فرد فرد
فاذا قيل بعض الانسان متحرك لا دائما فنقيضه ان تقول كل فرد من
افراد الانسان اما متحرك دائما او ليس بمتحرك دائما اي كل فرد فرد لا يخلو
عن هذين وهذا امر اجمالي وان اردت تفصيله فعليك بالمطولات
العكس اعلم انه من المطالب المحتاج اليها لانه يستفاد بمعرفته على تمييز
الصادق من الكاذب في القضايا كالتناقض وانما اخره عن العكس لان
التمييز الذي اشتركا فيه اتم في التناقض منه في العكس لما علمت من قوة
دلالة كذب النقيض على صدق نقيضه وبالعكس ضرورة ان
النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان بخلاف العكس فانه من باب الدلالة
بصدق الملزوم على صدق لازمه على النقيض الموافق هذا هو
الذي جرى عليه قدما المناطقة وذكره واعتبره لانه كثير الاستنتاج
لابن سينا وغيره من القدما وهو تبديل الخ حاصله ان عكس
النقيض الموافق تبديل كل واحد من طرفي القضية اي ذات الترتيب
الطبيعي بنقيض الاخر مع بقا الصدق والكذب اي على وجه اللزوم ت
الكلي كالمثال المذكور في الشرح وانما قال ذات الترتيب الطبيعي لاخراج المنفصلة
فانه ليس في طبع احد طرفيها ما يقتضي كونه مقدما او كونه مكروما
للتالي ودخل في ذلك ما اذا كان المقدم معلولا للتالي او كانا او كانا
معلولي علة واحدة او كانا متضايفين فان في طبع المقدم في كلها ذكر
استلزامه للتالي وذكر بعض مشايخنا انه لتبديل نقيضي ان
يكون لكل من طرفي القضية رتبة اذا زحزح عنها تغير المعنى فزيادة القيد
المذكور انما هو لكون التعاريف لا يتكل فيها على العناية كما ليس بحيوان
ك

الخ من المعلوم ان كلمة النفي جزء عدمي من الموضوع والمحمول فتكون القضية
موجبة معدولة الطرفين حكم فيها بامر عدمي على امر عدمي عكس
النقيض المخالف هذا هو الذي جرى عليه متاخروا المناطقة لخدشهم
دليل القدما حيث قالوا لانا انه لو لم يصدق العكس المذكور لصدق
بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان بل انما يلزم صدق نقيضه الذي هو
ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان لان السالبة المعدولة اعم من
الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص وهو تبديل
الطرف الاول الخ اي من القضية ذات الترتيب الطبيعي ليخرج المنفصلة نظير
ما تقدم وقوله مع بقا الصدق الخ اي على جهة اللزوم كما مر لا شيء مما ليس
ليس جزئي الموضوع وبه صار عدميا والسلب حاصل بالسور وهو
لا شيء فهي سالبة كلية معدولة الموضوع محصلة المحمول لتوافقه
فيهما اي لتوافق طرفيه في الايجاب والسلب ففي الكلام مضاف محذوف
لان التوافق ونحوه انما يكون بين متعدد وهو المراد عند الاطلاق
اي اطلاق لفظ العكس وقوله وعليه اقتصر المص اي لانه المستعمل في طرق
الانتاجات كما سياتي ان يصير الخ بتشديد اليا على صيغة المبني للمجهول
وذلك لان العكس يطلق على معنيين الاول القضية الحاصلة من التغيير
والثاني نفس التغيير ولو تشدد هاصار معنى تاما لتام يذكره القوم وهو
الحصول الناشي عن التغيير وقوله الموضوع اي بكاله وكذا يقال في المحمول
فاذا قيل الوتد في الحايط كان عكسه المستقر في الحايط الوتد كما ذكره الابدي
مع بقا السلب الخ الاحصر منه مع بقا الكيف وقوله بحاله اي الذي كان
في الاصل وهو الحق اجاب الغنزي عن السابق بان معناه انه ان
صدق الاصل صدق العكس وان كذب الاصل العكس كذب الاصل
كما هو شان اللزوم لا انه كذب الاصل كذب العكس كما فهم او يقال
معناه ان مجموعهما يكون بحاله لا ان كلا منهما بحاله ويراد به كون التصديق
او الصدق بحاله اطلاقا للفظ على احد محتملاته في عبارة البعض اي
المصاف فيها قصر الشامل للمعنيين السابقين وعبارته قاصرة على
الجملية اجيب عنه بان المراد بالموضوع هو ما يقوم مقامه في الشرطية

Copyright © King Saud University